التربية والتنمية الاقتصادية

بقلم
أ. سعيدة نيس
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
المركز الجامعي بالوادي

ملخص

إن تجربة البلدان المتقدمة وبلدان شرق آسيا، التي تعتبر بمثابة مرجع للمؤسسات الدولية (البنك العالمي وصندوق النقد الدولي)، تؤكد على الدور الإيجابي والحيوي للتربية في التنمية الاقتصادية، حيث تعتبرها محرك عملية التنمية.

إن اعتبار التربية كعامل من عوامل التنمية الاقتصادية، ليس بفكرة جديدة، حيث ترجع المبادرات الأولى لدراسة التربية من الجانب الاقتصادي للتجاريين، وحتى قبل ذلك من طرف عالم الاجتماع العربي ابن خلدون. غير أن هذه الدراسات لم تتبلور في شكل أفكار علمية ونظريات إلا في ستينيات القرن العشرين مع ظهور نظرية رأس المال البشري لـ T.W. Schultz وS.Beker.

في منتصف الثمانينيات، ومع ظهور الدراسات المتعلقة بنماذج النمو النابع من الداخل، اعتبرت التربية أساس التنمية، لأنها الشرط الضروري للنمو الاقتصادي ومفتاح للتنمية الاقتصادية.

ولقد حاولت الدراسات التجريبية حول التربية تحليل العلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية، يستند هذا التحليل إلى كون المخزون من التربية للسكان العاملين، هو مصدر تزايد إنتاجية العمل، وبالتالي يساهم في النمو الاقتصادي، وإذا استمر هذا الأخير واستقر لمدى طويل فإنه يؤدي إلى التنمية الاقتصادية (إحداث تغييرات هيكلية، تغيير الذهنيات والسلوكات ...).

Résumé

L’expérience des pays développés et ceux du Sud-Est Asiatique, diffusée et servie comme référence par les institutions internationales (Banque Mondiale et FMI*) souligne le rôle fondamental de l’éducation dans les stratégies de développement, et lui attribuent un rôle moteur.

Dans l'histoire de la pensée économique, l'idée faisant de l'éducation un facteur de développement, n'est pas en soi, récente, puisque des écrits datant déjà de la période mercantiliste, et même avant, avec le sociologue arabe Ibn Khaldoun, le suggéraient. Cependant c'est la théorie du capital humain, représentée par ses initiateurs S.Beker et T.W. Schultz, notamment qui marque réellement le début des travaux sur le rôle économique de l'éducation dans les années soixante.

Au milieu des années quatre vingt, et avec l'émergence des théories de la croissance endogène, l'éducation a été considérée comme le moteur de la croissance économique, et la clef du développement économique.

Les études empiriques, sur la relation éducation développement, ont essayé d'analyser cette relation, cette dernière se fondait sur l'idée que le stock d'éducation d'une population active est à l'origine de l'accroissement de la productivité du travail et donc participe à la croissance économique, celle-ci quand elle est soutenue à long terme débouche sur le développement économique (transformations structurelles, changement des mentalités et de comportements …).

المقدمة

لم يعد للجدل الذي دار حول مكانة التربية في تصنيف السلع والخدمات، أهمية تذكر، بعد أن أكدت أغلب الآراء والنظريات الاقتصادية أن التربية ليست مجرد خدمة استهلاكية، وإنما هي رؤوس أموال توظف في التربية، لنجني ثمارها بعد ذلك أضعافا مضاعفة، كما نجني ثمار أي رأسمال نوظفه في مشروع صناعي أو زراعي أو تجاري.

وعليه، يمكن تحليل التربية كصناعة، حيث تمثل المؤسسات التربوية من مدارس وجامعات ومعاهد متخصصة الو[1]حدة الإنتاجية لهذه الصناعة، ويعتبر الناتج الذي تنتجه الوحدات الإنتاجية هو الخدمة التعليمية، ومن ثم يتبادر إلى أذهاننا التساؤل التالي: ما الهدف من تقديم هذه الخدمة؟ أي ماذا يستفيد الأفراد والمجتمع على حد سواء من هذه الخدمة؟ والإجابة على هذا التساؤل تتمثل فيما يلي:

- يتوقع الأفراد أن التعليم يحسن من قدراتهم الإنتاجية، ومن ثم الحصول على أجور أكبر (استثمار خاص).
- يتحصل الأفراد على إشباع فوري ومباشر نتيجة التحاقهم بالمؤسسات التربوية (استهلاك).

- يتوقع الأفراد أن التعليم يزودهم ببعض المزايا التي سوف يستفيد منها المجتمع ككل، والأفراد على حد السواء (استثمار اجتماعي).

ولقد أكد رجال الاقتصاد علاقة التربية بالنمو والتنمية الاقتصادية، وظهر هذا في الدراسات التي أجريت، غير أن هذه الأخيرة لم تستطع أن تفصل تماما عائد الإنتاج من التربية النظامية، فضلا عن الصعوبات الكثيرة لتحديد مدى إنتاجية مراحل التعليم وأنواعه المختلفة.

I. مفهوم التربية

يمكن أن تعرف التربية على أنها مجموعة من العمليات التي تساعد على تزويد الإنسان بشخصية أو تكوين قادر على تحضيره للقيام بوظيفته الاقتصادية والاجتماعية، أي أنها مجموعة من المهارات الفكرية واليدوية التي يكتسبها الإنسان، "وهكذا فإنها تختلف عن التعليم الذي يعني الحصول على مجموعة من المعارف، وفق المعايير الأكاديمية المحددة"[(1)]، وتتعلق التربية بمفاهيم واسعة لكل العناصر الرسمية وغير الرسمية التي تساهم في تكوين الفرد، سواء تعلق الأمر، بالمدرسة، العائلة، وسائل الاتصال، أو المؤسسات التي ينتمون إليها مهما اختلفت طبيعتها (سياسية، اجتماعية دينية ....). وعليه نميز بين نوعين من التربية:

1- التربية الرسمية (النظامية) أو التعليم: تتمثل التربية الرسمية أو النظامية في النشاط الذي يهدف إلى تطوير الملكات (facultés) الفكرية، واكتساب المعارف العامة أو الخاصة، بما في ذلك، تلك التي تهدف إلى الحصول على كفاءات مهنية، "والوسيلة الأساسية للتربية هي المدرسة أو الجامعة، لكن ينبغي أن لا ننسى الأخذ بعين الاعتبار الوسط المهني إذا كان هو كذلك يتضمن عمليات خاصة بتكوين الأفراد".[(2)]

2- التربية غير الرسمية: يشمل هذا النوع كل الظواهر التي تؤثر على المظاهر (attitudes)، السلوكات، طرق التفكير والمعارف، لكن دون الاعتماد على عملية تكوين إرادية، وتتمثل في تلك التربية التي يكتسبها الفرد من الوسط. ويمكن للتأثير التربوي أن يصدر من الوسط الأسري، التجربة المهنية، أو بصفة أوسع من الوسط الاجتماعي.[(3)]

II. النمو والتنمية الاقتصادية

"إن النمو الاقتصادي شهدته الدول المتقدمة الرأسمالية في بداية عهدها بالثورة الصناعية. أما التنمية الشاملة فلم تظهر بشكل واضح إلا في أعقاب الحرب العالمية الثانية"[4]، حيث كلمة نمو اقتصادي هي مرادف لكلمة زيادة في الدخل القومي، أما كلمة تنمية اقتصادية فتعني تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي القومي يؤدي إلى زيادة في الدخل القومي.

1- النمو الاقتصادي: "يعرف النمو الاقتصادي بأنه تحقيق زيادة في الدخل القومي أو الناتج القومي الحقيقي عبر الزمن، ويقاس معدل النمو الاقتصادي بمعدل نمو الناتج القومي الحقيقي أو الدخل القومي"[5] الذي يساوي:

$$\frac{\text{التغيير في الدخل القومي بين سنة المقارنة وسنة الأساس}}{\text{الدخل القومي في سنة الأساس}}$$

ولقد وجهت انتقادات لهذا المؤشر لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار نمو السكان، لذا استعمل مؤشر آخر يأخذ بعين الاعتبار التزايد الديمغرافي. وبالتالي يقاس معدل النمو الاقتصادي باستخدام التغير في الدخل الفردي الحقيقي الذي يساوي:

$$\frac{\text{الدخل القومي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}}$$

2- عوامل النمو الاقتصادي:[6]

أ- العوامل الخارجية: إن زيادة إنتاج أي مشروع يؤدي إلى زيادة إنتاج البلد إلا إذا تناقص إنتاج مشروع آخر في نفس الوقت، وإن اتخاذ قرار الرفع من الإنتاج يتوقف على مجموعة من العوامل الخارجية، القانونية والسياسية والاقتصادية، التي لا تخضع لرقابة المشروعات الفردية، ولاسيما القوانين المتعلقة بالأمور الاقتصادية كالضرائب وتشجيع الاستثمار، وكذلك الاستقرار السياسي. كل هذه العوامل تؤثر على قرار الزيادة في الإنتاج، وبالتالي تؤثر على النمو الاقتصادي.

ب- العوامل الداخلية: تتوقف هذه العوامل على مدى استخدام عوامل الإنتاج (رأس المال، الموارد الطبيعية والعمل) في عملية الإنتاج. وزيادة الإنتاج لا تتطلب

حتما زيادة في الآلات، أو توظيف عمال جدد، إذ ينبغي أن يكون العمال الإضافيون اللازمون لزيادة الإنتاج على قدر من المهارة والاستعداد، الذي هو نتيجة مباشرة للتعليم الذي تلقوه في المؤسسات التعليمية أو التدريب أثناء العمل. وعليه، فإن حجم الإنتاج لا يتحدد فقط بحجم القوى العاملة، وإنما يتحدد قبل هذا وذاك بمستوى القوى العاملة، والمستوى الفني والجيد للآلات المستخدمة. وهذان العنصران، هما منتجان أساسيان من منتجات التربية والتعليم الذي يؤدي إلى رفع المستوى الفني للعمال من جهة، وإلى صنع آلات جيدة ومتطورة من جهة أخرى.

3- التنمية الاقتصادية:

أ- تعريف: "التنمية الاقتصادية سياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي، أي تفاعل مجموعة قوى معينة خلال فترة زمنية معينة ينتج عنه حدوث تغيرات جوهرية في الاقتصاد القومي، وبالتالي ارتفاع الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد"(7)، هذه التغيرات تتعلق بـ:

- عرض عوامل الإنتاج الذي يتحدد بدوره بـ:
  - اكتشاف موارد جديدة.
  - تراكم رأس المال.
  - إدخال طرق فنية جديدة للإنتاج.
  - تحسين المهارات.
  - نمو السكان.
- هيكل الطلب على المنتجات الذي يتحدد بدوره بـ:
  - تحسينات في تركيب السكان من حيث الحجم والسن.
  - تحسينات في مستوى توزيع الدخل القومي.
  - تحسينات في مستوى الأذواق.

وتجدر الإشارة إلى أن الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، يكمن في أن هذه الأخيرة "تنطوي على إجراءات وسياسات مقصودة ومخططة تهدف إلى إحداث تغيرات في هيكل الاقتصاد القومي، بقصد تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الحقيقي للفرد. بينما النمو الاقتصادي، يعني ترك التقدم الاقتصادي

والاجتماعي للظروف الطبيعية، دون اتخاذ إجراءات مقصودة للتحكم فيه أو توجيهه".[8]

ب- العوامل المحددة للتنمية الاقتصادية:

- رأس المال المادي: يشمل كل الأصول المنتجة في لحظة معينة أي المخزون، ويتزايد هذا الأخير بما نسميه بالتكوين الرأسمالي الذي يعتبر عملية تراكمية (استثمار).

- مدى توفر الثروات الطبيعية: يشمل الموارد التي لا دخل للإنسان في الحصول عليها، لكن استغلالها الأمثل هو الذي يؤثر إيجابيا على النمو والتنمية الاقتصادية.

- تخصيص وتقسيم العمل: هذا العامل يؤدي إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية وتحسين الأداء والقدرة على الابتكار والاختراع.

- التقدم الفني والتكنولوجي: يلعب هذا العامل دورا في استحداث وسائل إنتاج جديدة وتحسين أدائها، وبالتالي ارتفاع الإنتاجية والإنتاج.

- رأس المال البشري: "يتكون هذا العامل من مخزون الطاقات البشرية المنتجة اقتصاديا، ويتم تكوين هذا المخزون وتنميته بواسطة الإنفاق في مجالات التعليم والتكوين والتدريب والصحة والسكن وغيرها من المجالات الاجتماعية".[9]

كما عرّفه Edvinson Malone بأنه المعرفة التي يمتلكها ويولدها العاملون بما فيها المهارات، والخبرات والابتكارات. فمثلا رأس المال البشري لشركة IBM يتكون من الطرق المنهجية لتطوير البرمجيات، وأدوات إدارة المشروعات، وقواعد التطوير للمهندسين المحللين والمبرمجين، كما يضم إدارة المبيعات، ومواصفات المنتج، وقواعد بيانات التسويق ... الخ".[10]

ج- مراحل التنمية الاقتصادية:

يمكن التمييز بين ثلاث مراحل، اكتسبت التنمية خلالها مفاهيم مختلفة[11]:

- المرحلة الأولى: التنمية نمو اقتصادي، سادت في الستينيات، وكانت تصف حالة التقدم الذي وصلت إليه المجتمعات المتقدمة من خلال استخدام مجموعة من المؤشرات، حيث كانت تقاس التنمية بالنمو الاقتصادي، أي بارتفاع متوسط الدخل الحقيقي الفردي. ولقد فهمت التربية في تلك المرحلة على أنها مرادف

للتمدرس، لذا تم اتساعها بجميع مراحلها لتغطية احتياجات البلد من القوى العاملة.

- المرحلة الثانية: سادت خلال السبعينيات، وكانت التنمية عبارة على عملية مجتمعة (processus) محورها الإنسان، ليست مؤشرات (مثل ارتفاع متوسط الدخل الحقيقي الفردي). لأن هذه الأخيرة لا تعني التنمية، وإنما تدل على مظاهرها.

وبخروج التنمية من الإطار الاقتصادي إلى الإطار الاجتماعي، تغير مفهوم التربية، حيث لم يعد مجرد تعليم مدرسي، بل أصبحت تعلما لا يقتصر فقط على المعارف العلمية التي يكتسبها الإنسان في المؤسسات التعليمية، بل أصبح يشمل كل المعارف الإنسانية التي يكتسبها الإنسان في محيطه.

- المرحلة الثالثة: التنمية تخلص من التبعية: بدأت هذه المرحلة في نهاية السبعينيات مع ظهور مجموعة من المفكرين الذين فسروا فشل بعض المحاولات التنموية للدول النامية، حيث أرجعوا ذلك إلى التقسيم السائد للعمل في النظام العالمي، الذي كان يقسم العالم إلى دول هامشية (دول العالم الثالث) ودول متقدمة تحتل المركزالأول، حيث هذه الأخيرة تنتج وتصنّع وتصدّر، أما دول العالم الثالث، فتستخرج وتستهلك، لذا اعتبرت التنمية في تلك المرحلة، تخلصا من التبعية. وهكذا "أصبح ينظر للتنمية بمفهومها الشامل، وهذا ما أدى إلى ظهور مفهوم التنمية الشاملة الذي يشمل التقدم الاقتصادي والتغيرات الاجتماعية والوعي والثقافة، أي يتضمن فكرة الحاجة إلى مجتمع متعلم". [12]

د- النظريات التي تفسر النمو الاقتصادي:

- النظرية الكلاسيكية: تتلخص هذه النظرية في كون النمو الاقتصادي سباقا بين تزايد عدد السكان والأساليب الفنية للإنتاج، حيث يتغلب في البداية تطور الأساليب الفنية للإنتاج لفترة محدودة، ويبقى الأثر النهائي لزيادة السكان، وهكذا ينتهي النمو إلى ركود. [13]

توضح هذه النظرية أن النمو الاقتصادي هو نمو طبيعي، يتطلب عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي لأنه يعوق النمو، ومع هذا فإن النظرية الكلاسيكية

تعترف بالأزمات المتوقعة التي ينبغي مواجهتها، نتيجة لندرة الموارد الطبيعية والنمو الديمغرافي، مما يؤدي إلى توقف النمو الاقتصادي.

- النظرية الماركسية: يفسر ماركس الحياة الاجتماعية وتطورها تفسيرا ماديا، إذ يرى أن الذي يحدد مجرى العمليات الاجتماعية والسياسية والروحية هو أسلوب الإنتاج وعلاقات الإنتاج الاقتصادية في المجتمع، لذا فإن التطور يحدث نتيجة التغير في قوى الإنتاج بوتيرة أسرع من وتيرة تغير علاقات الإنتاج التي تميل إلى المحافظة، وتحدث الثورة الاجتماعية عندما تقف علاقات الإنتاج عائقا يمنع قوى الإنتاج من الحركة.

يعتقد ماركس أن الأساس الذي ينبني عليه النمو الاقتصادي الرأسمالي هو فائض القيمة المتمثل في الفرق بين ما يبذله العامل من جهد وبين الأجر الذي يحصل عليه، والذي يتملكه الرأسماليون، ويستطيع هؤلاء زيادة أرباحهم (فائض القيمة) عن طريق زيادة ساعات العمل وخفض الأجور إلى أقل حد ممكن يكفي لإعالة العمال وتكاثرهم.

وقد ساعدت حركة الاستعمار على تطور الرأسمالية، عن طريق استغلالها لثروات مستعمراتها، واستخدام هذه الأخيرة أسواقا لتصريف منتجاتها. وهكذا يتحول الاستعمار إلى إمبريالية مع تحول المنافسة التامة إلى احتكارات. ويحدث الصراع بين الدول الامبريالية وهي تتنافس على المستعمرات، ويزداد تدريجيا الوعي القومي داخل المستعمرات، ويزيد الصراع الطبقي داخل المجتمع الرأسمالي، وهكذا تنهار الرأسمالية وتقوم الاشتراكية.

- نظرية النمو غير المنتظم أو القوة الدافعة لـ J.Schumpeter (**1883–1950**) [(14)]: تأثر هذا المفكر بأفكار ماركس وبالتجربة السوفياتية، إذ يعتقد أن النمو الاقتصادي عملية سريعة مفاجئة غير منتظمة، تظهر وتختفي فجأة، ويأتي النمو نتيجة "لقوة دافعة" تدفع المنظمين إلى عملية النمو من أجل الوصول إلى أهداف معينة (تحقيق اكبر ربح ممكن)، وتتمثل القوة الدافعة في الابتكار والتجديد، تؤثر فيه عوامل مختلفة، كالقدرة على البحث، ونمو السكان، والمستوى التكنولوجي، وحجم المدخرات. ويلعب المنظم الدور الرئيسي في النظام الرأسمالي، حيث يهدف،

بالإضافة إلى الحصول على الأموال ورفع مستوى المعيشة، وحب المنافسة والرغبة في إنشاء مشروع اقتصادي ضخم.

- نظرية الركود الطويل للاقتصادي الامريكي Hanson الذي يعتقد أن المجتمع الرأسمالي عرضة لأزمات مزمنة ومتزايدة من البطالة، ويثير الشك في كفاءة القطاع الخاص، ويدعو إلى توزيع الدخل لصالح الطبقات ذات الدخول المنخفضة. والمقصود بالركود، هو ما يحدث في البلدان الرأسمالية المتقدمة بعد أن تصل إلى مرحلة النضج، حيث يميل الاستثمار نحو التناقص، لذا لا تحقق مستويات الإنتاج التي تستطيع بحكم مكانتها.[15]

- نظرية الدفعة القوية والنمو المتوازن[16]: هي تجميع لنظريتين متشابهتين متكاملتين، نظرية "الدفعة القوية" لـ Paul Rosenstein 1957 ونظرية "النمو المتوازن" لـ Ragner Nurkse 1953.

تقول نظرية الدفعة القوية، للقضاء على التخلف في الدول النامية، نحتاج إلى دفعة قوية أو سلسلة من الدفعات القوية التي يمكن عن طريقها الخروج من التخلف، وتتمثل هذه الدفعة في تخصيص قدر كبير من الاستثمارات لإقامة البنية الأساسية (مشروعات رأس المال الاجتماعي) وإنشاء عدد كبير من المشروعات المتكاملة، تشرف عليها الدولة.

بنيت هذه النظرية على أساس عدم قابلية المتغيرات الاقتصادية كالاستثمار والإنتاج ورأس المال الاجتماعي والطلب على السلع للتجزئة، مثلا مشروعات رأس المال الاجتماعي المتمثل في الإسكان والنقل والمواصلات والسدود والصرف والري والقوى الكهربائية والمحركة، لا بد أن تتم مع بعضها البعض دفعة واحدة دون إقامتها تدريجيا. أما عدم قابلية الطلب على التجزئة، فيعني إنشاء مجموعة من المشروعات المتباينة في نفس الوقت، حيث كل مشروع يخلق سوقا لتصريف منتجات المشروعات الأخرى. وينبغي كذلك، أن تهدف السياسة التنموية وفقا لنظرية التوازن إلى تحقيق التوازن بين الزراعة والصناعة.

- نظرية النمو غير المتوازن لـ A.Hischmann, F.Perroux, Feldman, Mahalanobis : تتلخص في كون التنمية تبدأ ببعض الصناعات أو القطاعات القائدة الرائدة، وانتشار التنمية تلقائيا إلى بقية الصناعات والقطاعات الأخرى.

هذا النموذج مستنبط من نموذج Harrod-Domar[17] يقسم الاقتصاد إلى قطاعات حيث:

- تضمن الدولة توجيه وتمويل الاستثمارات.
- إنتاج السلع الإنتاجية أو الوسيطية يكون على حساب السلع الاستهلاكية.
- يتم حماية الجهاز الإنتاجي من مخاطر السوق العالمي.

III. علاقة التربية بالتنمية الاقتصادية :

لقد أولت الدراسات الاقتصادية أهمية بالغة للتربية باعتبارها عاملا من عوامل التنمية الاقتصادية، لكن هذه الدراسات جاءت متأخرة، ولم تتبلور في شكل أفكار علمية ونظريات إلا في ستينيات القرن العشرين مع ظهور نظرية رأس المال البشري لـ S.Beker و T.W.Schultz .

ترجع المبادرات الأولى لدراسة التربية من الجانب الاقتصادي للتجاريين،[18] غير أنه لا ينبغي أن ننسى عالم الاجتماع العربي العلامة ابن خلدون (1332–1406) الذي سبق التجاريين بحوالي قرنين وتطرق لهذا الموضوع في الفصل الخامس من مقدمته (في أن للصنائع لا بد لها من معلم) حيث يرى أن للتعليم والمعرفة والاتصال بالأمم الأخرى أثرا على الإنتاج.[19] كما يرى أن هناك تناسبا طرديا واضحا بين التعليم والحركة المجتمعية ككل، المعبر عنها بالعمران.[20]

ولقد بين العالم النفساني التربوي Jean Piaget (1896–1980) [21] تأثير التربية على سلوك الفرد ومدى مساهمتها في تكوينه، إذ يقول أن التربية تمثل وتكوّن أحد العنصرين الأساسيين الضروريين للتكوين الفكري والأخلاقي، بحيث تضطلع المدرسة بجزء ليس بهين من المسؤولية عندما يتعلق الأمر بنجاح أو فشل الفرد في نمو إمكانياته أو تكيفه مع الحياة الاجتماعية.

أما عالم الاجتماع الفرنسي E.Durkhein (1885–1917) [22] فقد اعتبر التربية، العمل الذي تحدثه الأجيال الراشدة في الأجيال التي لم تصل بعد إلى النضج اللازم للحياة الاجتماعية، وموضوعها أن تثير وتنمي في الطفل عددا من الحالات الجسدية والفكرية والروحية التي يتطلبها منه المجتمع السياسي عموما، والبيئة الخاصة التي يتهيأ لها بوجه خاص.

ثم ظهر عدد من المفكرين في العصور الحديثة لتفسير التنمية وعلاقتها بالتربية، وحاول بعض الباحثين تصنيفها في نظريات التوازن ونظريات الصراع.[23]

1- أهم النظريات التي تفسر علاقة التربية بالتنمية الاقتصادية

من أشهر نظريات التوازن (النظريات التقليدية) **نظرية التحديث** Modernisation ونظرية التطور Evolution ونظرية رأس المال البشري Capital humain. أما أشهر نظريات الصراع (النظريات التقدمية)، نظرية التبعية ونظرية التحرر.

كل هذه النظريات تضع التربية في موقع القلب في استراتيجياتها للتنمية.

أ- نظرية التحديث : ظهرت هذه النظرية في خمسينات القرن العشرين، ومن أبرز مؤسسيها Alix Angles و David Smith : يعتقد مؤسسو هذا الاتجاه أن تخلف المجتمع يرجع إلى حيازة غالبية أفراده مميزات عقلية ونفسية معوقة للتنمية، ومن ثم فإن التنمية لا تتحقق إلا بتغيير تلك المميزات بأخرى مناسبة للتنمية، هذه الأخيرة هي في الأصل من خصائص المجتمعات الغربية المتقدمة.

ترتكز هذه النظرية على التربية النظامية أو التعليم المدرسي لأنه العامل الأساسي لإبراز مهارات وقدرات الأفراد اتجاه المواقف الجديدة، وبالتالي فإن التربية النظامية تعتبر مفتاحا للتنمية.

ب- نظرية رأس المال البشري: بدأ استعمال مفهوم رأس المال البشري بطريقة علمية من طرف T.W.Schultz و G.S.Beker سنة **1962**، حيث نشرت جامعة شيكاغو مجموعة من الدراسات التي اعتبرت فيما بعد دستورا لنظرية رأس المال البشري، واهتمام هذه النظرية الجديدة بالتربية يختلف عن تلك التي كانت سائدة قبل ذلك في التالي:

- يعتقد مؤسسو هذا الاقتراب أن مفهوم رأس المال البشري يقر قيمة أكبر للإنسان، حيث يعتبرون أن الاستثمار في الإنسان ذاته، يمثل وسيلة يمتلكها الرجال الأحرار من أجل توسيع إمكانيات اختياراتهم وتحسين ظروفهم المعيشية.
- بدأ الاقتصاديون يحللون رأس المال البشري على أساس أنه مخزون وليس تدفقا.

- التحليل العصري لرأس المال البشري بدأ يرتبط أكثر بمشاكل التنمية.

وتستند نظرية رأس المال البشري على ثلاث فرضيات : [25]

ارتفاع الإنتاجية مرتبط بتحسين عوامل الإنتاج.

القدرات الفردية والجماعية للعمال المكوّنين والمدربين بانتظام تساهم في النمو الاقتصادي مثلها مثل تجديد التجهيزات.

الأجور هي انعكاس لتكوين وخبرات العمال.

وعليه، فإن رأس المال البشري هو مخزون من الطاقات البشرية المنتجة اقتصاديا، يتكوّن وينمى عن طريق الإنفاق في مختلف المجالات الاجتماعية، كالصحة والتربية وغيرها، هذا الإنفاق يزيد من القدرات الإنتاجية للأفراد، ويعمل على زيادة الناتج القومي، الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادي.

"ويتفق أشهر العلماء في مجال رأس المال البشري، Edvinsson 1997، 2000 Sveiby Bonis 1998 على أن رأس المال البشري يمثل القدرات والإمكانيات التي يمتلكها العاملون بالمؤسسة. ويؤكد Sveiby على ضرورة اعتبار الأفراد القوة الحقيقية في مجال الأعمال، حيث ثمن جميع منتجات المؤسسة المادية وغير المادية هي عوائد تصرفات العنصر البشري، ويتوقف استمرارها بدرجة كبيرة على القوة البشرية لديها". [26]

وعليه، يمكن اعتبار الإنسان رأسمالا، بما أنه يأمل في رفع عائده في المستقبل عن طريق الإنفاق الذي يجريه عند تكوين هذا المخزون من رأس المال البشري، وتعتبر هذه النفقات استثمارا وليس مجرد استهلاك.

لقد عالج مؤسسو نظرية رأس المال البشري علاقة التربية بالتنمية الاقتصادية عن طريق دراسة العلاقة بين دخول الأفراد ومستوياتهم التعليمية، حيث درس Schultz هذه المسألة، وقارنها بتكاليف تعليمهم من أجل تحديد العائد الاقتصادي الصافي للفرد.

"يرى Schultz وآخرون أن معدل النمو الاقتصادي يتجاوز بكثير العائدات من المدخلات التقليدية المتزايدة (رأس المال، الأرض والعمل) ويفسر الفرق

بالاستثمارات المضافة في تربية الناس والزيادة الناتجة في معرفتهم ومهاراتهم وإنتاجيتهم". [27]

يؤكد Schultz على أن اختلاف المستويات التعليمية هو الذي يفسر التباين في أجور العاملين والدخول التي يحصل عليها الأفراد طوال حياتهم الإنتاجية.

وتوصل Beker أيضا إلى نتائج مماثلة في مجال التعليم العالي، حيث يرى أن درجة ربحية الأموال الموظفة في هذا الطور من التعليم عالية، وتعادل ربحية الاستثمارات في المجالات الأخرى.[28]

ج- نظرية التبعية: ظهرت هذه النظرية في منتصف الستينيات، ومن أبرز مؤسسيها A.Frank، وسمير أمين وغيرهما من مفكري العالم الثالث.[29] انتقد هؤلاء المفكرون نظريات التوازن، ويقوم أساس هذه النظرية على العلاقة غير المتكافئة بين البلدان المسيطرة اقتصاديا والأخرى الخاضعة والتابعة لها.

يعتقد أصحاب هذه النظرية أن تخلف الدول النامية وضع تاريخي نتيجة لدخول الاستعمار، وأن تخلف هياكل اقتصاد المجتمعات النامية جاء لصالح المجتمعات المتقدمة، وبالتالي فإن هذا الوضع يؤدي إلى تحديد إمكانات التنمية في الدول النامية.

يقسم هؤلاء المفكرون العالم إلى قسمين: دول المركز التي تصنّع ودول الأطراف التابعة التي يقوم اقتصادها على استخراج وتصدير الموارد الطبيعية، لذا فإن التنمية تتطلب كسر حلقة التبعية. والشرط الضروري لتحقيق ذلك هو الاستقلال السياسي، والقضاء على الطبقات الطفيلية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

وعليه، فإن التنمية التربوية التي تتبناها دول المركز المسيطرة والمستغلة، لا تصلح للدول النامية، لأن أوضاع هذه الأخيرة تختلف عن أوضاع الدول المتقدمة.

د- نماذج التنمية النابعة من الداخل: في منتصف الثمانينيات، ظهرت نظريات جديدة للنمو الاقتصادي، تراجعت عن وجهات النظر الكلاسيكية الجديدة.

وتعتبر هذه النظريات أن التربية هي أساس التطور، لأن رأس المال البشري يلعب دور المحفز للابتكار والاكتشاف بالإضافة إلى كونها محركا لعملية النمو.

ومن أشهر نماذج التنمية النابعة من الداخل:

• نموذج R.E.Lucas 1988[30] : يعتقد هذا المفكر أن النمو ناتج عن مستوى تكوين اليد العاملة، وأن النمو مستقر ومستمر طوال مسار التوازن في المدى البعيد.

ووفقا لهذا النموذج، فإن الأفراد يحصلون على التعليم عن طريق تكريس كل قدراتهم وكفاءاتهم، ومن ثم يعاد إنتاج رأس المال البشري ويتراكم، هذا الأخير يخلق بيئة تجعل العمل أكثر فعالية.

إلا أن هذا النموذج الذي يفترض أن الزمن المخصص للتكوين يرفع من مخزون رأس المال البشري، وبكمية متساوية بالنسبة لكل الأعمار، يتعارض مع نظرية رأس المال البشري، التي تعتبر أن العائد يتناقص عبر الزمن ومع التقدم في السن.

• نموذج Romer 1990[31] : يعتبر هذا النموذج أن المعرفة ليست ناتج التربية فقط، بل هي كذلك ناتج البحث والتطور، لذا فإنه يعطي دورا مركزيا لرأس المال البشري، مادام المخزون من هذا الأخير والمستعمل في البحث والتطور (Recherches et développement) يؤدي إلى إحداث ابتكارات وتغيرات تكنولوجية. وهكذا فإنه يطور نموذج نمو بحيث يكون التطور التقني نابعا من الداخل. والفكرة الرئيسية تتمثل في كون التكنولوجيا مرتبطة مباشرة بمستوى تعليم رأس المال البشري، وأثر هذا الأخير على النمو يقاس بأثره على إنتاج الابتكارات.

2- أهم الدراسات التجريبية : لا يمكن إنكار العلاقة بين مستوى التعليم كمتغير مستقل ومستوى النمو الاقتصادي كمتغير تابع في أي بلد. وقد أظهرت نتائج الدراسات أن التقدم الاقتصادي في البلدان المتقدمة لم يكن راجعا إلى النمو في رأس المال المادي فقط، وإنما النمو في الاستثمار في رأس المال البشري كذلك، وبالتالي يمكن القول أن الاستثمار في التعليم هو شرط ضروري لتحقيق النمو الاقتصادي ولكنه يعتبر شرطا غير كاف.[32]

ويعتقد ميشيل تودارو[33] أن التوسع في التعليم يسهم في زيادة النمو الاقتصادي الكلي للمجتمع من خلال أربعة عناصر:

ـ تفريخ قوة عمل أكثر إنتاجية مع إمدادها بكل ما تحتاجه من معرفة ومهارة.

ـ يساعد التوسع في التعليم على خلق مزيد من فرص العمل داخل الاقتصاد القومي، فرص عمل مباشرة في قطاع التعليم، وفرص عمل غير مباشرة في قطاعات أخرى مرتبطة بقطاع التعليم، مثل صناعات الأدوات المدرسية.

ـ توفير نوع من التدريب والمهارات الأساسية والتشجيع وقبول الاتجاهات الحديثة بالنسبة للمجتمع.

ـ تأهيل طبقة من القادة المتعلمين وطبقة من المنظمين لضمان إدارة كفأة في الحكومة والاتحادات والنقابات والمشروعات الخاصة.

أما F.H.Harbison[34] فيعتقد أن المورد البشري (رأس المال البشري) هو مدخل الإنتاج النشيط والفعال أو الإيجابي، بينما رأس المال والموارد الطبيعية تمثلان مدخلين إنتاج سلبية، أو على الأكثر عوامل مساعدة في العملية الإنتاجية، ويفسر ذلك بأن الموارد الطبيعية، حتى ولو توفر رأس المال المادي اللازم لاستغلالها لن يضيف شيئا للناتج القومي بدون تدخل المورد البشري، ضف إلى هذا أن المورد البشري هو الذي يقوم بتكوين رأس المال واستغلاله، وهو الذي يقوم ببناء المؤسسات والتنظيمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تحقق أهداف النمو الاقتصادي.

لقد أظهرت بعض الدراسات التي أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية أن أكثر من 20 % من نمو الدخل الذي حدث بين سنتي 1975 و1992، سببه ارتفاع مستوى التعليم. وتعد هذه النسبة أكبر من النسبة التي يساهم فيها رأس المال المادي في نفس الفترة. [35]

بالرغم من التطورات الحديثة المتعلقة بالنمذجة النظرية للتربية، إلا أن العقبات تبقى على المستوى التجريبي، حيث يطرح مفهوم التربية مشكل التقييم، إذ أنه مورد غير مادي وغير قابل للقياس، ومع ذلك تم قياس أهمية التربية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في عدة دراسات تجريبية.

أ- الدراسات التي أكدت الدور الإيجابي للتربية في التنمية الاقتصادية

عدة دراسات تجريبية ظهرت، واهتمت بتحليل توزيع معدل نمو الإنتاج الكلي بين عناصر الإنتاج : رأس المال والموارد الطبيعية والعمل ونمو التطور التقني، كل حسب مساهمته، وعليه توصل بعض المفكرين مثل Solow (1957) إلى أنه لا يمكن

تفسير نمو الناتج الوطني بنمو المدخلات التقليدية فقط، وإنما هناك عامل آخر يساهم في نمو الناتج القومي، ويتمثل في العامل المتبقّى (le résidu) ، حيث اعتقد أن تحسين نوعية العمل تمثل السبب الرئيسي لنمو الإنتاجية.

• في سنة 1962 بيّن Denisson[36] أن ارتفاع المستوى المتوسط للتربية يفسر أكثر من 20% من النمو في أمريكا في الفترة 1929–1957، غير أنه يعتقد أن التربية مجرد عامل بسيط يؤدي إلى تحسين نوعية اليد العاملة ومن ثم تحسن إنتاجية قوة العمل.

• لقد أكد T.Schultz على دور العامل المتبقي في تحسين التنمية الاقتصادية إذ توصل في دراساته إلى أن 83 % من زيادة الإنتاج الزراعي التي تحققت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترتين 1910–1914 و1945–1949، تعود إلى العامل المتبقي.

دراسة هذا المفكر تمت على مستويين:

- على المستوى الكلي : تبين له وجود ارتباط جيد بين المستوى المتوسط للمداخيل والتربية من جهة، وارتباط آخر بين نفقات التربية والنمو الاقتصادي من جهة أخرى.

- على المستوى الجزئي (الفردي): الارتباط غير أكيد بالنسبة لمستوى معين من التربية، لأن المداخيل متباينة.

• دراسة قام بها Whealer و Hicks (1980) تؤكد أهمية التربية في التنمية الاقتصادية[37]: استعملت هذه الدراسة العامل المتبقي على عينة تتكون من 88 بلدا ناميا، وأظهرت أن التربية والصحة والتغذية تساهم في النمو الاقتصادي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة عن طريق ارتفاع معدل الاستثمار وانخفاض معدل الوفيات.[38]

• دراسة حديثة قام بها محمد يوسف حسن، عن أثر الانتشار التعليمي على التنمية الاقتصادية للدول النامية للفترة 1970–1985.[39] عينة الدراسة تتكون من 38 دولة بأفريقيا و 24 دولة بآسيا و25 دولة بأمريكا اللاتينية. استخدم الباحث الانحدار المتعدد في الدراسة لتحديد أي المتغيرات المستقلة (أعداد الطلبة المقيدين بالتعليم في

المراحل الثلاث لسنة 1970، الناتج القومي الإجمالي لسنة 1970 وعدد السكان لسنة 1985)، تفسر أكثر الاختلافات في قيم المتغير التابع (الناتج القومي الإجمالي لسنة 1985). توصلت الدراسة إلى أنه مع الاحتفاظ بمستويات أولية للناتج القومي الإجمالي ثابتة بكلتا المرحلتين الأولى (ابتدائي) والثالثة (عالي)، يزيد الناتج القومي الإجمالي خلال فترة 15 سنة، أما أعداد الطلبة المقيدين في المرحلة الثانية (الثانوي) فهي ذات أثر سلبي صغير (غير دال إحصائيا)، ومن الأفضل اعتباره غير موجود. أما أثر السكان فهو ذو أثر موجب صغير (غير دال إحصائيا) على نمو الناتج القومي الإجمالي، ومن الأفضل اعتباره غير موجود.

وتشير الدراسة إلى أن هناك اختلافات بين دول القارات الثلاث، قد ترجع إلى الاختلافات النسبية في الظروف والأحوال الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية للدول النامية في القارات الثلاث، وترجع كذلك إلى التباينات في النظم التعليمية بمدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها.

- دراسة أجراها Moris (1992) على عينة تتكون من 66 بلدا ناميا تؤكد فعالية الاستثمار الاقتصادي عندما يركز على رأس المال البشري.
- دراسة قام بها البنك العالمي في تقريره لسنة 1993 تبين أن التربية تفسر 38% من الفرق المسجل في النمو بين دول جنوب شرق آسيا ودول أمريكا اللاتينية للفترة 1960–1985.[40]
- في سنة 1993 درس كل من Barro و Lee عينة تتكون من 129 بلدا للفترة 1960–1985[41] العلاقة بين معدل نجاح تمدرس السكان في المستويات المختلفة، ومعدل نمو الناتج الداخلي الخام.

هذه الدراسة ميزت مستويات التعليم التالية :

- بدون تعليم.
- تعليم ابتدائي غير مكتمل.
- تعليم ابتدائي مكتمل.
- الطور الأول من التعليم الثانوي.
- الطور الثاني من التعليم الثانوي.
- التعليم العالي.

توصلت الدراسة إلى استنتاج أن المستويات المختلفة من التربية لها آثار إيجابية مباشرة مفسرة لنمو الناتج الداخلي الخام.

• دراسة أجراها Mignat (1995) [42] على عينة تتكون من 14 بلدا آسيويا، حيث رأس المال البشري يتكون من الطلبة المقيدين في مراحل التعليم الثلاث (ابتدائي، ثانوي، عالي)، أظهرت أن التعليم الابتدائي فقط هو الذي له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

• دراسة هامة قام بها Bouiyour وBennaghmouch سنة (1997) على عينة تتكون من دول شمال إفريقيا (الجزائر، مصر، المغرب وتونس) للفترة 1965-1993، حيث رأس المال البشري يتكون من الطلبة المقيدين في مراحل التعليم الثلاث (ابتدائي، ثانوي، عالي)، أظهرت عدم تأثير النمو الاقتصادي بالمستوى التعليمي، هذه النتيجة السلبية سببها حسب المفكرين ضعف صحة ودقة المعطيات.

ب- الدراسات التي تطعن في علاقة التربية بالتنمية الاقتصادية

دراسة بن حبيب و Spiegel سنة 1994[43]، التي عالجت العلاقة بين التربية والنمو الاقتصادي وفق مقاربتين:

- معالجة رأس المال البشري كمدخل إنتاج عادي لدالة إنتاج Cobb-Douglas.
- معالجة التطور التقني لدالة مستوى رأس المال البشري.

المقاربة الأولى بينت أن نمو رأس المال البشري لا يفسر ببلاغة معدل نمو الناتج الفردي.

والمقاربة الثانية توصلت إلى أن مستوى رأس المال البشري لا يلعب دورا مفسرا لنمو الدخل الفردي.

الخاتمة

إن اعتبار التربية من مستلزمات التنمية الاقتصادية مسألة لا تحتاج إلى توضيح، بعد أن أصبح الفكر البشري أكثر وعيا عن طريق الدراسة والمقارنة بعوامل هذه التنمية، لكن دور التربية وعلاقتها بمختلف العوامل الاقتصادية المؤثرة في التنمية الاقتصادية هي التي ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والبحث. وقد شهد الفكر المتعلق بالتنمية في السنوات القليلة الماضية اهتماما متزايدا بالعنصر

البشري، ليس فقط باعتباره عاملا أساسيا من عوامل التنمية الاقتصادية، لكن أيضا باعتباره الغاية والهدف النهائي لهذه التنمية.

ومنذ منتصف الثمانينيات ظهرت نماذج النمو الحديثة التي أكدت على الدور الحيوي والفعال الذي يلعبه العنصر البشري في تحقيق النمو الاقتصادي النابع من الداخل والقادر على الاستمرار في الأجل الطويل، والتي أرجعت جزءا كبيرا من تخلف الدول النامية إلى النقص الشديد الذي تعاني منه هذه الدول من حيث المهارات والإمكانات البشرية ذات المستوى العالي من التربية والمعرفة، والتي بدونها يصبح العائد على الاستثمار المادي منخفضا.

إن الدراسات التجريبية التي أجريت والمتعلقة بدراسة العلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية، لا تؤكد كلها أثر التربية على التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية، لكن الأمر مختلف بالنسبة للدول المتقدمة حيث تؤكد الدراسات على الدور الايجابي للتربية في التنمية الاقتصادية.

إن العلاقة بين التربية والتنمية الاقتصادية جردت من جوانبها الإنسانية التي تشمل الجوانب الاجتماعية والثقافية لمحيط الأفراد، والتي لا يمكن عزلها والقادرة على إعطاء معنى ومحتوى لعملية التنمية.

ـ الهوامش:

1- Sadek Bakouche, Contribution du système éducatif à la croissance économique, thèse de magistère, institut des sciences économiques, Université d'Alger, 1986, p 26.
2- André Page, l'économie de l'éducation, PUF, Paris, France, 1971, p 08.
3- Ibid, p 08.
4- فاروق عبده فله، اقتصاديات التعليم، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2003، ص 33.
5- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الاقتصادية، تحليل كلي، الإسكندرية، مصر، 2006 ص 460.
6- عبد الله زاهي الرشدان، في اقتصاديات التعليم، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص ص، 51-52.
7- كامل بكري، مبادئ الاقتصاد، بيروت، لبنان، 1987، ص 529.
8- محمد نبيل نوفل، التعليم والتنمية الاقتصادية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1996، ص 55.
9- Douglas Grenwald, Encyclopédie économique, ed Economica, Paris, France, 1984, p112.
10-نجم عبود نجم، نحو إطار مفاهيمي لدراسة وتقييم رأس المال الفكري في الجامعات، مداخلة في المؤتمر العلمي حول التنمية البشرية ودورها في معالجة المشكلة السكانية، الجزائر، 03، 04، 05 أفريل 2006، مجلس اتحاد الجامعات العربية، جامعة الجزائر، ص 34.
11-عبد المحسن بن سعد العتيبي، دور التربية في التنمية الشاملة في المملكة العربية السعودية، مجلة التربية المعاصرة، كلية التربية، جامعة الملك سعود، عدد 36، السنة 12، أفريل 1995، ص 66.
12-رمزي أحمد عبد الحي، التعليم العالي والتنمية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص 37.

13- محمد نبيل نوفل، مرجع سابق، ص 56.

14- نفس المرجع، ص 57.

15- نفس المرجع، ص 58.

16- عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 467.

17- Sadek Bakouche, opcit, p56.

18- Xavier Greffe, Cours d'économie public, polycopie, institut des sciences économiques, Université d'Alger, Sans date, p 02.

19- محمد عبد المنعم الجمال، موسوعة الاقتصاد الإسلامي، دار الكتاب المصري، القاهرة، 1980، ص 84.

20- سعيد إسماعيل، حول الدراسة الاقتصادية للتعليم، مجلة دراسات تربوية، رابطة التربية الحديثة، القاهرة، المجلد 9، الجزء 68، سنة 1994، ص 21.

21- Jean Piaget, Où va l'éducation, UNESCO, Paris, 1972, p 54.

22- المؤتمر العام الخامس لاتحاد الجامعات العربية، دور التعليم العالي والجامعي في التنمية الاقتصادية، عمان، 1990، ص232.

23- عبد المحسن بن سعد العتبي، مرجع سابق، ص 70.

24- Xavier Greffe, opcit, p 04.

25- Sadek Bakouche, opcit, p85.

26- نبيل عبد المنعم محمد، تأثير عائد الاستثمار في رأس المال البشري على كل من فعالية إدارة الموارد البشرية والمنظمة، دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد 01 يناير 2006، ص 229.

27-جون.و.هانست، كول.س.برمبك، التربية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي للدول النامية، دار النهضة، مصر للطبع والنشر، القاهرة، 1976، ص 163.

28-عبد الله زاهي الرشدان، مرجع سابق، ص 26.

29-عبد المحسن بن سعد العتبي، مرجع سابق، ص 73.

30- Sadek Bakouche, opcit, p 86.

31-Magali Jaoul, Economie de l'enseignement supérieur en France : une analyse cliométrique, thèse de doctorat, Montpellier I, France, 2004, p 180.

32- طلعت الدمرداش، الاقتصاد الاجتماعي، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 2006، ص 490.

33- ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ، الرياض، 2006، ص 383.

34-Harbisson.F.H, Humain Ressources as the weath of Natio, New York, Oxford University Press, 1973, p 03.

35-يوحنيه قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية، الملتقى الدولي الأول بورقلة، الجزائر،9-10 مارس 2004.

36- Magali Jaoul, opcit, p 187.

37-George P. Maureenw, l'éducation pour le développement, Economica, Paris, 1988, p 17.

38-Sadek Bakouche, opcit, p 95.

39-إسماعيل محمد دياب وآخرين، دراسات في اقتصاديات التعليم وتخطيطه، الكتاب السنوي في علم النفس، دار الفكر العربي، القاهرة، مجلد 16، 1990، ص 93.

40- Sadek Bakouche, opcit, p 96.

41-Ibid, p 96.

42-Ibid, p 96.

43-Magali Jaoul, opcit, p 191.

التربية والتنمية الاقتصادية ـــــــ